



استراتيجيتنا



2027-2023



صاحب الجلالة المغفور له
الملك الحسين بن طلال



صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين



حضرة صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبدالله الثاني

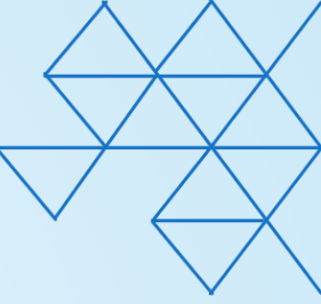


"إن الأولوية عندي هي تأمين حياة أفضل لجميع الأردنيين "تقوم رؤيتي للاردن الجديد على إطلاق عملية تفعيل وطنية وعملية اندماج عالمي".

"إنه شعب عظيم ذو دوافع إيجابية ... ومتحمس لتقديم الأفضل ... ويمتلك الطاقة على التميز".

" أؤمن بشعبي.

إن الأردنيين الذين بنوا إنجازات الماضي لقادرون على العمل لبناء مستقبل أفضل وهو ما سيقوم به ... مستقبل يقوم على القدرات الحقيقية والفرص الاقتصادية".



تم إعداد هذه الإستراتيجية باستخدام منهجية بيت الاستراتيجية (Strategy House) وهي منهجية مستخدمة على نطاق واسع لتصميم الاستراتيجيات الحكومية وغير الحكومية، حيث تمتاز بكونها توفر منهجًا منظمًا ومنهجيًا للمؤسسات الحكومية لتحديد رؤيتها، وتحليل أوضاعها، وتحديد أهدافها، وتطوير واختيار المبادرات الاستراتيجية التي تتسجم مع هذه الأهداف، والخطط التنفيذية، ورصد الأداء الاستراتيجي وتقييمه.

وتكمن أهمية بيت الإستراتيجية كمنهجية لتصميم الاستراتيجيات الحكومية في قدرته على مساعدتها في مواءمة الأهداف الاستراتيجية مع احتياجات وتوقعات المواطنين وأصحاب المصلحة، وتطوير فهم واضح للبيئة الداخلية والخارجية بما في ذلك نقاط القوة، ومساحات التحسين، والفرص، والتهديدات. حيث تقوم بصياغة وتوصيل إستراتيجيات جيدة التصميم وقائمة على الأدلة وقابلة للتنفيذ، وتعزز التعاون والتنسيق بين الإدارات الحكومية، وكذلك مع أصحاب المصلحة، وتعمل على رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجية وإجراء التعديلات حسب الحاجة.

ويمكن للمنظمات الحكومية من خلال استخدام منهجية بيت الإستراتيجية ضمان تطوير استراتيجياتها بطريقة منهجية وشفافة وتشاركية، مما يساعد في زيادة فرص النجاح وتحسين فعالية وكفاءة الخدمات الحكومية.

بيت خبرة اقليمي يطبق افضل انظمة الحماية الاجتماعية الموجهة للفقراء

الرؤية

إدارة برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة والمحتاجة بكفاءة وابداع
و تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي وبرامج التحويلات النقدية والطائرة بكافة انواعها وفقاً لأفضل الممارسات

الرسالة

التميز في الأداء العمل بروح الفريق الانسانية التفاعل وتلبية احتياجات المجتمع المساءلة الشفافية والمصداقية

القيم

الأداء المؤسسي المتميز
البنية التحتية
الموارد البشرية
الضوابط الداخلية

نهج التخرج
اطار العمل
الشراكات القطاعية

علاقات الشركاء
الهيكل التنظيمي
ادارة العلاقة مع الشركاء

تحسين برامج الانتفاع
مؤشرات الانتفاع
الخدمات الالكترونية

المكونات
الاستراتيجية

السياسات، الاجراءات، والمعايير

التواصل والتبني

بناء قدرات الموارد البشرية

المساءلة

الحوكمة

الممكنات
الاستراتيجية

الأهداف

الأهداف الاستراتيجية

الاستراتيجية

المكونات الاستراتيجية

بعد الانتهاء من دراسة وتحليل حالة الصندوق، وأخذ الموارد الحالية من مختلف المصادر (الموازنة الحكومية، ودعم الجهات المانحة والشريكة)، فقد تم تجميع مختلف الأولويات تحت مكونات استراتيجية اربعة رئيسية والتي يشكل العمل عليها وإنجاز متطلباتها الروافع للوصول إلى التحولات الاستراتيجية المنشودة:

- 1. تحسين برامج الانتفاع:**مراجعة وتحديث مصفوفة صلاحيات مستخدمي البرامج الالكترونية ورفع كفاءة وفاعلية برامج الصندوق والتحول الإلكتروني لخدمات الصندوق
 - **مؤشرات الانتفاع:** رفع قدرة مستخدمي النظام وخاصة فيما يتعلق بآليات الاحتساب والمؤشرات في برنامج الدعم النقدي والأمن السيبراني وحماية معلومات المنتفعين والمنتفعات
 - **الخدمات الالكترونية:**استكمال الربط الإلكتروني مع السجل الوطني الموحد لجميع الدوائر وقواعد البيانات ذات العلاقة وتقييم أنظمة وعمليات الدفع النقدي لدى صندوق المعونة الوطنية من خلال البنوك والمحافظ الإلكترونية وتطوير روابط مع نظام إدارة المعلومات MIS وأداة التسوية
- 2. نهج التخريج:** إذ يشكل نهج التخريج فرصة ذهبية في إحداث نقلة نوعية في عمل الصندوق وتحقيق الرؤية الاستراتيجية لتسريع خروج الاسر المنتفعة من دائرة الفقر إلى دائرة الإنتاجية الاقتصادية، ولا بد من التركيز على محورين رئيسيين هما:
 - **إطار العمل:** إذ يفنقد قسم التدريب إطار العمل الذي يتلاءم مع التطورات الاستراتيجية تجاه نهج التخريج في الصندوق من حيث الأدوات والموارد والكفاءات البشرية.
 - **الشراكات القطاعية:** من حيث أهمية بناء منظومة الشراكات القطاعية اللازمة لتحقيق نهج التخريج بأفضل صورة ممكنة.
- 3. علاقات الشركاء:** بالنظر إلى محدودية المخصصات الحكومية والاهتمام المتزايد من الجهات المانحة والشركاء الدوليين والمحليين في الأردن بالعمل مع الصندوق، فإن ذلك يشكل فرصة لتنفيذ أهداف الصندوق وتوسيع نطاق عمله من خلال تعزيز موارده من الشركاء، ولذا فلا بد من الاستعداد ومأسسة الأقسام والهيكل التنظيمية لتكون أكثر استعداداً وقدرة على اقتناص فرص الشراكات المتاحة وإدارتها حسب الممارسات العالمية بما يعزز ثقة المانحين بقدرات الصندوق على الإيفاء بالمتطلبات الفنية للمانحين، ولا بد من التركيز على محورين رئيسيين هما:
 - **الهيكل التنظيمي:** إذ يفنقد قسم العلاقات الدولية في الصندوق إلى العدد الكافي من الموارد البشرية المدربة والكفوة، بالإضافة إلى تشعب قنوات تواصل الجهات المانحة عبر الهيكل التنظيمي للصندوق.
 - **إدارة العلاقة مع الشركاء:** لا بد من استحداث الأنظمة والإجراءات والخطط اللازمة لإدارة ملف الشركاء والمانحين وتخصيص الموارد المالية لتمكينها من تحقيق الطموحات الاستراتيجية وسد الثغرات في الموارد.
- 4. الأداء المؤسسي المتميز:** بحيث يتم التركيز على ثلاث محاور رئيسية هي:
 - **البنية التحتية للصندوق:** ليكون قادر على الاستجابة لاحتياجات المنتفعين وأكثر فعالية وفاعلية في تقديم الخدمات.
 - **الموارد البشرية:** لتكون أكثر فاعلية في إدارة برامج الصندوق والاستجابة لمتطلبات المنتفعين وأكثر فاعلية وفعالية في تقديم الخدمات ضمن الأطر الزمنية المحددة.
 - **الضوابط الداخلية:** لتوفر العدالة للمنتفعين وتقديم والخدمات المعيارية، إضافة إلى توفير العدالة بين الموظفين والحوكمة والفعالية والمساءلة في الأداء والإدارة.

الممكنات الاستراتيجية

تعتبر الممكنات الاستراتيجية من المكونات الأساسية في تطوير وتنفيذ استراتيجية ناجحة، حيث تقدم هذه الممكنات الدعم والبنية التحتية اللازمين لتحويل الخطة الإستراتيجية إلى حقيقة واقعة، وبدون وجود عناصر التمكين المناسبة، يمكن أن تصبح الاستراتيجية غير فاعلية، وقد لا تتحقق أهدافها. وتعتبر الممكنات الاستراتيجية عناصر تشغيلية تسهل تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتضمن تسليمها بفعالية. وفي نتائج تحليل حالة الصندوق، تم التوصل إلى الممكنات الاستراتيجية التالية:

السياسات، الاجراءات، والمعايير: مراجعة وتحديث جميع الأنظمة والسياسات والاجراءات والتعليمات والأدوات والمعايير بما يضمن ملائمتها مع الممارسات الفضلى، والعمل على تمكين مختلف موظفي الصندوق من استخدامها بشكل دقيق والدفع باتجاه استقرار أكبر للضوابط الداخلية لتكون ذات جودة اعلى

التواصل والتبني: تطوير أدوات وطرق التواصل الداخلي والخارجي للصندوق لرصد الانجاز المحقق ورفع درجات التبني والدعم والمشاركة من مختلف أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بما يضمن سلاستها ووضوحها ووصولها للجميع في نفس الوقت

بناء قدرات الموارد البشرية: اعادة تقييم وتطوير دورة ادارة الأداء في الصندوق ليصبح اكثر استجابة للكفايات المهنية اللازمة لتقديم الخدمات ولعب الأدوار القيادية والادارية والتنفيذية المتوقعة ضمن الممارسات الجيدة

الحوكمة: تطوير نموذج الحوكمة الخاص بالصندوق ودمجه في الخطط الاستراتيجية والتنفيذية

المساءلة: بناء منظومة للمساءلة من خلال تطوير عدد من الأدوات والمساحات اللازمة لتفعيل مبدأ المسائلة عبر مختلف الخطط والمستويات في الصندوق يتم من خلالها رصد التقدم المحرز بحيث تنعكس على تحديد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في التعامل مع البطئ في التقدم

التوجيهات الملكية السامية الخاصة بمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة والتي عبرت عنها مضامين كتب التكليف السامية للحكومات الاردنية المتعاقبة



لقد أكدت غير مرة أن أولويتي الأولى والتحدي الحقيقي الذي يواجه وطننا يتمثل في التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة، حيث أنهما يزيدان من معاناة المواطن الذي نسعى دائماً لتوفير حياة كريمة تليق به لذلك، لا بد أن تولي الحكومة هذا التحدي جُل اهتمامها وتضعه على رأس أولوياتها من خلال القيام بوضع برامج تنمية وإنتاجية على المستوى المحلي.

من كتاب التكليف السامي لحكومة دولة

السيد هاني الملقى بتاريخ 29/آيار/2016



" أما الحماية الاجتماعية، فقد استطاع الأردن في الفترة الماضية توسيع نطاقها للوصول إلى الفئات المستهدفة، ومن المهم أن تواصل الحكومة تطوير منظومة الأمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل الأردنيين، وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لكل فئات المجتمع. ولا بد من الاستفادة من التطوير الذي حصل خلال فترة جائحة كورونا والاستمرار بتنفيذ برامج الدعم التكميلي من خلال صندوق المعونة الوطنية، والتأكد من انتهاج أفضل الطرق، استناداً إلى قاعدة البيانات الوطنية..

من كتاب التكليف السامي لحكومة دولة

الدكتور بشر الخصاصنة



" كما أن توسيع نطاق الحماية والرعاية الاجتماعية يجب أن يكون ضمن أولويات الحكومة لحماية فئات المجتمع الأشد حاجة للرعاية، وأن يرافق ذلك جهوداً لتمكين الاقتصاد وتوفير الفرص لها، ويجب النظر في زيادة كفاءة المساعدات الاجتماعية وتجنب الازدواجية وتطوير آلية للاستجابة للأزمات، وذلك يتطلب تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والبدء بتنفيذها، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرامجها التنفيذية...

من كتاب التكليف السامي لحكومة دولة

الدكتور جعفر حسان

التقاطعات مع الخطط الاستراتيجية والمرجعية في وضع وصياغة الاهداف

- الهدف الأول: القضاء على الفقر
- الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع
- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
- الهدف الرابع: التعليم الجيد
- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
- الهدف الثامن: العمل اللائق
- الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة



الهدف الوطني

- خفض مستويات الفقر والبطالة على المستوى الوطني وبناء نظام حماية اجتماعية فعال
- جميع الاردنيين يتمتعون بحياة كريمة وفرص عمل لائقة وخدمات اجتماعية ممكنة.
- حكومة ذات كفاءة وفاعلية



الاستراتيجية الوطنية القطاعية

- الحد من ظاهرة الفقر وتخفيض معدلات الفقر على المستويين الوطني والمحلي
- تعزيز الاستفادة من مخرجات برامج التشغيل والتدريب والتأهيل على المنفذة على المستوى الوطني
- رفع كفاءة وفعالية منظومة العمل في قطاع الحماية والرعاية الاجتماعية



استراتيجيات الشركاء القطاعيين الأخرى

الاطار الاستراتيجي لوزارة التنمية الاجتماعية 2022-2026



الاهداف الاستراتيجية

- تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم الخدمات للمتفاعلين من المعونات
- تمكين ودمج الاسر المنفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج.
- رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق



قانون صندوق المعونة الوطنية



نتائج تحليل الوضع الاستراتيجي والبيئي للصندوق الحالة الاستراتيجية للصندوق

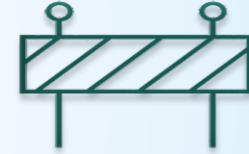
الأهداف الاستراتيجية



رفع كفاءة وفعالية الأداء
المؤسسي للصندوق



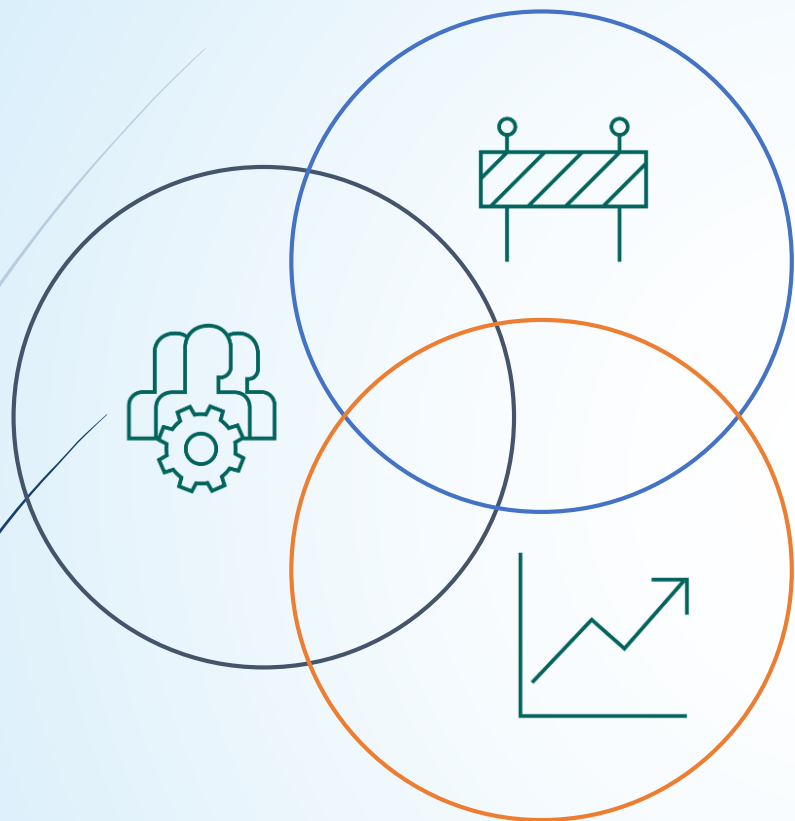
تمكين ودمج الاسر المنتفعة من برامج
الصندوق في سوق العمل والإنتاج.



تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق
المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم
الخدمات للمنتفعين من المعونات

خارطة الأهداف الاستراتيجية

الموارد/الاعتماد على	مسؤولية التنفيذ	القيمة المستهدفة	خط الأساس/القيمة الحالية	مؤشر الأداء الاستراتيجي	وصف الهدف الاستراتيجي	الهدف الاستراتيجي	الهدف القطاعي
280 مليون	المديريات الفنية + مديريات الفروع في المحافظات والا لوية	250000	185000	نسبة الفقراء الذين يتلقون معونات نقدية مستهدفة	يركز هذا الهدف على تحقيق العدالة والتوسع في تقديم الخدمات للمنتفعين والمستفيدين من المعونات الوطنية و رفع جودة برامج المعونات المالية المختلفة بحيث تصبح أكثر تناسقا وعدالة بين المنتفعين وأقل تشوها واتساعا في التفسير	تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات	الحد من ظاهرة الفقر وتخفيض معدلات الفقر على المستويين الوطني والمحلي
4500000	مديرية التمكين الاقتصادي والاجتماعي + المكاتب في المحافظات والا لوية+ الشركاء	1000	1000	نسبة المتدربين و نسبة المخرجين والمدمجين في سوق العمل من متلقي المعونات النقدية .	يركز هذا الهدف على تمكين منتفعي ومنتفعات الصندوق للوصول الى سوق العمل وتمكين الصندوق من استدامة نقل المنتفعين من دائرة العوز الى دائرة الانتاجية الاقتصادية مما يخفف الضغط على موارد الصندوق ويجعلهم قادرين على خدمة شرائح جديدة والوصول الى الأسر الأكثر حاجة.	تمكين ودمج الأسر المنتفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج.	تعزيز الاستفادة من مخرجات برامج التشغيل والتدريب والتأهيل على المنفذة على المستوى الوطني
التحول الرقمي	مديرية تكنولوجيا المعلومات + مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي+وح دة الدراسات المتخصصه	100%	15%	نسبة الخدمات الالكترونية المطلقة	يركز هذا الهدف على تحسين جودة تقديم الخدمات وتطوير البنى التحتية المختلفة في الصندوق لضمان اتساق خدمات الصندوق عبر مختلف الفروع في المملكة و تحسين فرصه في بناء شراكات وادامة العلاقات مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين و الجهات المانحة والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص	رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق	رفع كفاءة وفعالية منظومة العمل في قطاع الحماية والرعاية الاجتماعية.



المبادرات الاستراتيجية

المبادرات الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي 1

تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات

المبادرة 1

1. تعزيز استهداف الفقراء والفئات المهمشة، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وفق الممارسات الدولية الجيدة.

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.1 تطوير الية استجابة صندوق المعونة لحالات الكوارث

2.1 تطوير وتنفيذ برنامج خاص للحالات الانسانية وذوي الاعاقات وكبار السن

المبادرة 2

2. تعزيز الشفافية والوصول الى خدمات الصندوق

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.1 التحول الإلكتروني لخدمات الصندوق

2.2 تطوير منصة المساعدات الاجتماعية لضبط المساعدات والتأكد من عدم الازدواجية في الانتفاع.

المبادرة 3

3 تطوير الخدمات الاساسية والاضافية الاخرى للمنتفعين/ات برامج التمكين الاجتماعي الإضافية (التأمين الصحي والطاقة وبرنامج مكاني).

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.3 تحديد الأسر المستحقة للحصول على دعم الطاقة المتجددة بشكل عادل، مع التركيز على الأسر التي ترأسها النساء والأسر التي تضم أفرادًا من الفئات الأكثر هشاشة، لضمان تلبية احتياجات الجميع وتعزيز التمكين الاقتصادي والبيئي.

2.3 تغطية الاسر المنتفعة بالتأمين الصحي الشامل

3.3 تعزيز الشراكة مع منظمة اليونيسيف لغايات دعم مبادرة مكاني

المبادرة 4

تطوير وتطبيق معايير للبنية التحتية والممتلكات

المبادرة 5

تطوير خطة الاتصال والتواصل الداخلي

الهدف الاستراتيجي 2

تمكين ودمج الاسر المنتفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج.

المبادرة 1

1. إعداد سياسة التمكين الاقتصادي لمنتفعي/ات صندوق المعونة الوطنية.

المبادرة 2

2. تنفيذ التدريب المهني الفعال للمنتفعين والمنتفعات لتعزيز وصولهم الى سوق العمل

المبادرة 3

3. التمكين الاقتصادي الاستباقي للأسر المنتفعة

المبادرة 4

4. تطوير قواعد بيانات رصد مهارات منتفعي/ات صندوق المعونة ممن هم في سن العمل.

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.4 مسح جاهزية الأسر المنتفعة لسوق العمل وربطها باحتياجات سوق العمل

2.4 موائمة أنشطة التدريب لسوق العمل مع نتائج تقييم احتياجاته

3.4 توجيه الأسر المنتفعة نحو سوق العمل

4.4 تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات الصلة

الهدف الاستراتيجي 3

رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق

المبادرة 1

1. تعزيز وتطوير التشريعات والضوابط الداخلية بما يضمن المسائلة والفاعلية في تقديم الخدمات

المبادرة 2

2. تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية لتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.2 تعزيز ملائمة الموارد البشرية كما ونوعا مع الهياكل التنظيمية لجعلها أكثر استقرارا ومواءمة لتقديم خدمات ذات جودة وفعالية

2.2 مراجعة وتحديث خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي

3.2 مأسسة ادارة المعرفة

المبادرة 3

3. رفع جاهزية البنى التحتية لتقديم الخدمات للمنتفعين والمنتفعات

المبادرة 4

4. تفعيل ادارة الشراكات في الصندوق

المبادرة 5

5. تقييم أثر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة

المبادرة 6

6. تصميم وتنفيذ خارطة الجهات الفاعلة وتحليل أصحاب المصلحة

المبادرة 7

7. تطوير العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين

المبادرة 8

8. تخطيط وتنفيذ استقطاب التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية

المبادرة 9

9. تقييم وتعزيز الاستراتيجية الإعلامية للصندوق

المبادرة 10

10. دراسة امكانية التحول نحو الشراء المركزي (التأهيل الجسماني)

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم الخدمات للمتفيعين من المعونات

ملخص المبادرة

المبادرة

<p>تقييم وتطوير معادلة الاستهداف لضمان استهداف الفقراء بشكل فعال، مع إدماج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، وتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. يشمل ذلك ضمان دمج المتفيعين من برنامج الحماية في برنامج الدعم النقدي الموحد، مع تصميم مرحلة انتقالية توفر استمرارية الدعم للأسر الفقيرة، خصوصاً الأسر التي تتأثر بالنساء أو التي تضم أفراداً من الفئات الأكثر عرضة للتهميش، حتى في حال عدم انطباق شروط الأهلية للدخول في البرنامج.</p> <p>تطوير المبادرة الاستراتيجية استجابة لتقرير المراجعة الاستراتيجية الأول لعام 2024 من خلال اضافة المشاريع التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> تطوير الية استجابة صندوق المعونة لحالات الكوارث: من خلال فريق الاستجابة للصدمات حيث يتم تقديم جميع خدمات الصندوق من خلال هذا الفريق للأسرة الفقيرة او المحتاجة وذلك حال انطباق الشروط عليها حال تعرضها لحالات الكوارث الطبيعية والازمات..). تطوير وتنفيذ برنامج خاص للحالات الانسانية وذوي الاعاقات وكباروكبيرات السن (إعداد إجراءات مكتوبة وواضحة (التعليمات) وتطوير للإجراءات والسياسات لضمان العدالة والمساواة بين الجنسين في تقديم الخدمات، مع مراعاة احتياجات الفئات المهمشة، والتركيز على توحيد الإجراءات وتعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة، مع تصميم سياسات تراعي النوع الاجتماعي واحتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. تشمل مكوناته تحليل الفجوات الحالية، وضع خطوات موحدة لتقديم الخدمات، وتعزيز المشاركة المجتمعية. من المتوقع أن يساهم البرنامج الخاص في تحسين جودة الخدمات وزيادة رضا المتفيعين عبر آليات متابعة وتقييم شاملة 	<p>1. تعزيز استهداف الفقراء والفئات المهمشة، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وفق الممارسات الدولية الجيدة.</p>
<p>يتم ذلك من خلال التحول الإلكتروني لخدمات الصندوق والتي قد تشمل تقييم أنظمة وعمليات الدفع النقدي لدى صندوق المعونة الوطنية من خلال البنوك والمحافظ الإلكترونية وتطوير روابط مع نظام إدارة المعلومات وأداة التسوية، واستكمال الربط الإلكتروني مع السجل الوطني الموحد لجميع الدوائر وقواعد البيانات ذات العلاقة لضمان استحقاق المعونات للمتفيعين، وتطوير مسح لرضا المتفيعين /ات الحالي حول برنامج الدعم النقدي الموحد ليشمل مختلف برامج وخدمات الصندوق، وليكون أكثر انسجاماً مع الممارسات العالمية الفضلى، والتأكد من حساسيته للنوع الاجتماعي في كل من بنيته وتقارير نتائجه المعلنة.</p>	<p>2. تعزيز الشفافية والوصول العادل إلى خدمات الصندوق</p>
<p>تطوير المبادرة الاستراتيجية استجابة لتقرير المراجعة الاستراتيجية الأول لعام 2024 من خلال اضافة المشاريع التالية:</p> <p>تطوير منصة المساعدات الاجتماعية لضبط المساعدات والتأكد من عدم الازدواجية في الانتفاع: تهدف المنصة إلى تعزيز كفاءة توزيع المساعدات وضمان تحقيق العدالة والشفافية في إيصالها إلى المستفيدين/ات المستحقين/ات. وترتكز على تطوير نظام رقمي متكامل يتيح تتبع المساعدات الاجتماعية وضبطها، مما يساهم في إيقاف الازدواجية في الانتفاع وضمان توزيع الموارد بطريقة أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر المنصة آليات متقدمة للتوثيق والتحقق من البيانات بالتعاون مع الجهات المعنية، مما يعزز من موثوقية النظام ويحقق أعلى مستويات الشفافية والعدالة الاجتماعية.</p>	<p>3. تطوير الخدمات الأساسية والاضافية الأخرى للمتفيعين/ات برامج التمكين الاجتماعي الإضافية (التأمين الصحي والطاقة وبرنامج مكاني).</p> <p>ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:</p>
<p>1.3 من خلال الشراكة والتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية تقوم وزارة الطاقة بتركيب أنظمة طاقة متجددة للأسر المستفيدة من برامج التحويلات النقدية في صندوق المعونة الوطنية الذين تنطبق عليهم الشروط وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية على الأسر الفقيرة من خلال تخفيض قيمة فاتورة الكهرباء</p> <p>2.3. صرف بطاقات تأمين صحي لغيرالمقتردين /ات من المتفيعين /ات من خدمات الصندوق وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي المدني المعمول به</p> <p>3.3 توفير خدمات اجتماعية إضافية لتوفير حزمة شاملة من تدخلات الحماية الاجتماعية</p> <ul style="list-style-type: none"> خدمات دعم التعلم(18-6) بناء المهارات (اللغة الإنجليزية والحوسبة والمعرفة المالية) (13-24سنة) خدمة الإحالة إلى المدارس الحكومية، والتدريب المهني، وخدمات إدارة حالات حماية الطفل (مثل، العنف القائم على النوع الاجتماعي، وعمالة الأطفال، وزواج القاصرات، وغيرها تنمية الطفولة المبكرة (0-5) سنوات الدعم النفسي والاجتماعي والأنشطة الترفيهية والرياضية. (6-18 سنة)أندية القراءة والبيئة ضرورة مراجعة أثر برنامج مكاني من منظور المساواة بين الجنسين ومأسسة الممارسات الجيدة. 	<p>1.3 تحديد الاسر الفقيرة والمحتاجة لغايات الاستفادة من دعم الحصول على الطاقة المتجددة</p> <p>2.3. تغطية الاسر المنتفعة بالتأمين الصحي الشامل</p> <p>3.3 تعزيز الشراكة مع منظمة اليونيسيف لغايات دعم مبادرة مكاني</p>
<p>. تطوير مواصفات ومعايير خاصة بمرافق وممتلكات الصندوق (المباني، المركبات، اللوازم والأثاث، الأجهزة والمعدات) بما يتلاءم مع تطورات الصندوق لجودة الخدمات مع التركيز على جعل المرافق آمنة لاستقبال المراجعين والمراجعات، بحيث تكون مراعية للنوع الاجتماعي (لاستقبال الأشخاص ذوي الاعاقة، كباروكبيرات السن، الأطفال والمرافقين/ات ، الأشخاص الذين يعانون من السمعة) وضمان الخصوصية والسرية في إجراء المعاملات.</p> <p>تنفيذ تقييم شامل لجميع مرافق وممتلكات الصندوق وتصميم مصفوفة أولويات لتطويرها</p>	<p>4. تطوير وتطبيق معايير للبنية التحتية والممتلكات</p>
<p>تقييم أدوات ومساحات التواصل الداخلي الحالية على مختلف المستويات.</p> <p>رسم وتنفيذ خطة عمل واضحة للتواصل الداخلي بين الموظفين والموظفات. وبين الإدارة والفروع لضمان التغذية الراجعة الدائمة ونقاش التحديات والممارسات والمخاطر في الميدان.</p> <ul style="list-style-type: none"> تنفيذ تقييم مستوى رضا الموظفين والموظفات عن التواصل الداخلي بواقع سنوي واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجاوز التحديات واعلانها للموظفين والموظفات لرفع الشفافية ومستويات التبني. تقييم معرفة فريق التواصل لقضايا النوع الاجتماعي ذات الصلة وتنظيم التدريبات العملية اللازمة المدعمة بالتطبيق العملي والمحاكاة. تنفيذ تقييم الفرق المعنية بالتواصل حول النوع الاجتماعي وصياغة الاخبار والمنشورات الإعلامية بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي. استحداث معايير واضحة لاختيار وتشكيل الفريق الإعلامي. 	<p>5. تطوير خطة الاتصال والتواصل الداخلي</p>

الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين ودمج افراد الاسر المنتفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج .

المبادرة	ملخص المبادرة
1. استحداث المبادرة الاستراتيجية استجابة لتقرير المراجعة الاستراتيجية الاول لعام 2024: -إعداد سياسة التمكين الاقتصادي لمنتفعي /ات صندوق المعونة الوطنية.	تطوير سياسة التمكين الاقتصادي بمنظور الصندوق بما يضمن حصرها بنطاق عمل الصندوق وتكاملها مع الجهود القطاعية المختلفة، بحيث يتم تطوير تعريف خاص بالتمكين الاقتصادي وتأطير علاقته برؤية الصندوق وتصميم مكون التمكين الاقتصادي ومراحله التنفيذية والية المتابعة وقياس الاثر، ثم يتم وضع خطة تفصيلية للتمكين الاقتصادي مع ضرورة عكس مخرجاتها في انشطة الخطة الاعلامية.
2. تنفيذ التدريب المهني الفعال للمنتفعين والمنتفعات لتعزيز وصولهم الى سوق العمل	جمع بيانات الأسر المستفيدة من الصندوق بما في ذلك معلومات النوع الاجتماعي والحالة الصحية والموقع الجغرافي ومهارات أفرادها وسجلات توظيفهم السابقة ومستويات تحصيلهم العلمي وما إلى ذلك من معلومات وتحديثها بشكل نصف سنوي بهدف التشبيك مع متطلبات سوق العمل وبرامج التشغيل والتدريب المتاحة، اضافة الى دراسة المعلومات المتاحة من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول حاجة سوق العمل وإعادة تقييم قائمة تدريبات المهن التي تقوم مؤسسة التدريب المهني بتنفيذها بحسب طلب صندوق المعونة الوطنية و انتاج قرارات تصحيحية بناءً على ذلك وضمان تطوير مؤشرات أداء ذكية لأثر برامج التدريب المهني على وصول المنتفعين والمنتفعات الى سوق العمل بهدف تعزيز المراجعة الدورية وتحديث هذه البرامج بناءً على مستجدات في أطراف العملية الانتاجية.
3. استحداث المبادرة الاستراتيجية استجابة لتقرير المراجعة الاستراتيجية الاول لعام 2024: التمكين الاقتصادي الاستباقي للأسر المنتفعة	يتم ذلك من خلال تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج تهدف الى رفع وعي الأسر المنتفعة بأهمية التوجه لسوق العمل والامتيازات المقدمة من الصندوق الخاصة بذلك، وربط أبناء الأسر المنتفعة بأنشطة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة لرفع الوعي والمهارات نحو سوق العمل. وربطها بخطة التواصل مع الاسر المنتفعة والخطة الاعلامية حول خدمات الصندوق.
4. تطوير قواعد بيانات رصد مهارات منتفعي صندوق المعونة ممن هم في سن العمل.	1.4 جمع بيانات الأسر المستفيدة من الصندوق بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الجنس والحالة الصحية والموقع الجغرافي مهارات أفرادها وسجلات توظيفهم السابقة ومستويات تحصيلهم العلمي وما إلى ذلك من معلومات بهدف التشبيك مع متطلبات سوق العمل وبرامج التشغيل والتدريب المتاحة. ربط نتائج المسح باحتياجات سوق العمل
ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:	2.4 إعادة تقييم قائمة المهن التي تقوم مؤسسة التدريب المهني بتنفيذها لدراسة أثرها على أسر المنتفعين/ات و انتاج قرارات تصحيحية لتعظيم الفائدة. استحداث قائمة جديدة للمهن وإجراء الاتفاقيات اللازمة لتصميم وتنفيذ التدريبات المهنية بما يتوافق مع تقييم احتياجات سوق العمل وجاهزية الأسر المنتفعة لسوق العمل. تفعيل جمع المعلومات وتحليلها بخصوص مؤشرات أداء أثر برامج التدريب والتأهيل الجسماني والمهني على الأسر المنتفعة كجزء من تفعيل إطار المتابعة والتقييم الشامل لبرامج الصندوق.مراجعة نظام التغذية الراجعة الدورية من المشاركين/ات حول برامج التدريب والتأهيل الجسماني والمهني عليهم
1.3 مسح جاهزية الأسر المنتفعة لسوق العمل وربطها باحتياجات سوق العمل	3.4 تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج تهدف لرفع وعي الأسر المنتفعة بأهمية التوجه لسوق العمل والامتيازات المقدمة من الصندوق. ربط أبناء الأسر المنتفعة بأنشطة وزارة الشباب والوزارات الأخرى ذات الصلة لرفع الوعي والمهارات نحو سوق العمل
2.3 مواثمة أنشطة التدريب لسوق العمل مع نتائج تقييم احتياجاته	4.4 تطوير شراكات مع البرامج الدولية للتأهيل والتشغيل في دول العالم التي تستقبل عمالة في القطاع المهني
3.3 توجيه الأسر المنتفعة نحو سوق العمل	ربط نتائج تقييم احتياجات سوق العمل وجاهزية الأسر المنتفعة مع أصحاب العمل المختلفين في المملكة
3.4 تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات الصلة	

الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق

المبادرة	ملخص المبادرة
1. تعزيز وتطوير التشريعات والضوابط الداخلية بما يضمن المسائلة والفاعلية في تقديم الخدمات	1. ويتم ذلك من خلال مراجعة شاملة للتشريعات (الأنظمة، والتعليمات، والإجراءات، التعاميم، القرارات) بحيث تصبح أكثر توافقاً على المستويين الداخلي للصندوق والخارجي مع التشريعات الحكومية مع تشجيع مواثمتها مع الممارسات العالمية الفضلى، وخلال ذلك إعداد إجراءات مكتوبة وواضحة لعملية تحديث أي من التشريعات، والصلاحيات المتقاطعة بين المستويات الإدارية المختلفة، وآلية تقييم مدى كفاءتها وفعاليتها واليات التواصل الداخلي الرسمي لهذه التحديثات.
2. تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية لتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة	1.2 من خلال مراجعة وتطوير مصفوفة الكفايات المهنية والأوصاف الوظيفية الحالية ومراجعة توزيع أعداد الموظفين/ات في المديرية والفروع المختلفة مقارنة بالهيكل التنظيمية المطورة و تطبيق نظام إدارة الأداء الوظيفي وفق الممارسات المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية بحيث تبدأ بتقييم موظفي وموظفات مقارنة بكل من مصفوفة الكفايات المهنية والأدوار المتوقعة حسب الخطط التنفيذية والاجرائية على مستوى الفروع والمديرية المختلفة يليها تنفيذ خطط بناء القدرات لتمكينهم بالمعارف والمهارات اللازمة للقيام بمهامهم الوظيفية.
1.2 تعزيز ملائمة الموارد البشرية كما ونوعا مع الهياكل التنظيمية لجعلها أكثر استقرارا ومواءمة لتقديم خدمات ذات جودة وفعالية	2.2 من خلال تحديد الموظفين والموظفات ضمن قائمة التقاعدات المحتملة خلال السنوات الخمس القادمة، وتحديد قائمة الموظفين والموظفات الأقرب مستوى وظيفي لقائمة التقاعدات ضمن معايير محددة وواضحة ومُلزمة تتوافق مع الضوابط الحكومية ذات الصلة، وبناءً على ذلك يتم إجراء تقييم لقائمة الموظفين والموظفات الأقرب مستوى باستخدام مصفوفة الكفايات المهنية لوظائف قائمة التقاعدات، وتصميم وتنفيذ خطة لإحلال تنبئ منهجيات تعلم تضمن ممارسة الأدوار وتطبيق مبادرات مؤقتة للإحلال، وتنفيذ تقييم شامل ومفصل للتجربة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك، والتأكد من ان مصفوفة الاحلال والتعاقب مراعية للنوع الاجتماعي ومدعومة بخطة عمل وتزود الإدارة بتقارير منتظمة.
2.2 مراجعة وتحديث خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي	3.2 وذلك بتحديد مصادر المعرفة المختلفة بما يضمن توثيق المعرفة المكتوبة وغير المكتوبة وتلك التي تعتمد على فهم الخبراء من الموظفين والموظفات ، وتحديد آليات نقل وتوثيق المعرفة من مصادرها المختلفة إلى منصات توثيق واضحة وفاعلة، وتخطيط نقل وتوثيق المعرفة ضمن أطر زمنية تأخذ خطط الإحلال والتقاعدات المحتملة بعين الاعتبار، إضافة الى تطوير مكتبة الكترونية داخلية تحتوي على جميع المصادر والمراجع المحدثة مدعّمة بفهرس وطرق الاستخدام (مدعّمة بمنصات فاعلة كمرجعيات لموظفي الصندوق) وربطها بنظام المتابعة والتقييم لدى الصندوق، إضافة موارد معرفية وتعليمية وتوعوية حول النوع الاجتماعي في المنصة - مع التركيز على جعلها مرتبطة بشكل مباشر بعمل الصندوق وبحالات دراسية او امثلة واقعية -.
3.2 مأسسة ادارة المعرفة	3. ويتم ذلك من خلال تطوير مواصفات ومعايير خاصة بمراق وممتلكات الصندوق (المباني، المركبات، اللوازم والأثاث، الأجهزة والمعدات) بما يتلاءم مع تطلعات الصندوق لجودة الخدمات مع التركيز على جعل المرافق آمنة لاستقبال المراجعين والمراجعات، بحيث تكون مراعية للنوع الاجتماعي (لاستقبال الأشخاص ذوي الاعاقة، كبارو كبريات السن، الأطفال والمرافقين/ات ، الأشخاص الذين يعانون من السمنة) وضمان الخصوصية والسرية في أماكن إجراء المعاملات.
3. رفع جاهزية البنى التحتية لتقديم الخدمات للمنتفعين والمنتفعات	4. تفعيل ادارة الشراكات في الصندوق
4. تفعيل ادارة الشراكات في الصندوق	<ul style="list-style-type: none"> تقييم وبناء قدرات فريق العمل. تطوير استراتيجية إدارة العلاقات مع الشركاء. تحديث مصفوفة الشركاء القطاعية، بما في ذلك الشركاء الخاصين بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ودمجها في خطط التواصل واستقطاب التمويل الخاصة بالشركاء.
5. تقييم أثر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة تحقق أهداف الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الحالية واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية (الإنهاء، التعديل، التمديد)☑ توقيع اتفاقيات بديلة للاتفاقيات الملغاة أو تلك التي بحاجة للتفعيل الفوري.
6. تصميم وتنفيذ خارطة الجهات الفاعلة وتحليل أصحاب المصلحة	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ الأنشطة التحضيرية المتعلقة بتحديد أسئلة المخرجات الاستراتيجية والاجابة عليها. تنفيذ مسح للجهات الفاعلة قطاعيا من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية تنفيذ تحليل أصحاب المصلحة قطاعيا. تخطيط التواصل والاشراك والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.
7. تطوير العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين	<ul style="list-style-type: none"> وضع معايير لاختيار الشركاء الاستراتيجيين. توقيع اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية. طوير تصميم الملتقى السنوي للشركاء الاستراتيجيين. عقد وتقييم الملتقى واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة
8. تخطيط وتنفيذ استقطاب التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية	<ul style="list-style-type: none"> تصميم خطة استقطاب الموارد على مستوى قطاعي متنوع من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لدعم مصفوفة أولويات تطوير البنية التحتية. تصميم وتنفيذ خطة استقطاب لدعم تنفيذ خطة الترفيه السنوية مع الشركاء غير الحكوميين. استقطاب الدعم اللازم لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية
9. تقييم وتعزيز الاستراتيجية الإعلامية للصندوق	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة وتقييم إطار عمل وحدة الإعلام من حيث كفاية الموارد وفعاليتها☑ تقييم فاعلية وسائل التواصل المستخدمة في الصندوق وتطوير و/أو استحداث ما يلزم لضمان الوصول الإعلامي واسع النطاق للصندوق . تطوير استراتيجية إعلامية على المستوى الوطني وبناء قدرات الإدارات في الفروع مع مراعاة النوع الاجتماعي، بحيث تحمل الخطة رسائل إعلامية تتلاءم مع طبيعة الجمهور (1 المجتمع الأردني، 2) الأسر المنتفعة، و(3) الشركاء والمناحين، مع ضمان استخدام القنوات والمنصات المتنوعة والمناسبة لكل فئة، مع التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي.
10. دراسة امكانية التحول نحو الشراء المركزي (التأهيل الجسماني)	<ul style="list-style-type: none"> من خلال حصر الاجهزة الاكثر طلب وتحديد مواصفات لنوعية هذه الاجهزة من خلال المختصين سواء من القطاع خاص او الجهات الرسمية والتنسيق مع دائرة الشراء الموحد ل طرح عطاء مركزي ليتم احوالته على مؤسسة تلتزم بالتوصيل والتركيب لكافة مناطق المملكة وضمن آلية محددة بشروط العطاء وبسقف سعري ثابت

مؤشرات الأداء الرئيسة والمستهدفات للخطة الإستراتيجية

القيمة المستهدفة				القيمة المستهدفة	القيمة الفعلية	القيمة	سنة الأساس 2022	مؤشر قياس الأداء	الهدف الاستراتيجي
المستهدف الكلي الاستراتيجية	2026	2025	2024	2023	2022				
%100	100%	100%	65%	30%	0%	0%	0%	نسبة الأسر المنتفعة من المعونة الشهرية التي يتم دمجها في برنامج الدعم النقدي الموحد/تراكمي	تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين/ات من المعونات
%48	250000	250000	235000	220000	219315	219315	219315	عدد الاسر التي تم تقليص فجوة الفقر لهم/ لها في البرنامجين	
%12	52%	50%	48%	46%	44%	44%	44%	نسبة عدد الاسر المنتفعة التي ترأسها امرأة	
%34	15500	14500	13500	12500	510,11	510,11	510,11	عدد الأسر التي تقاضت معونة مالية طارئة وفوريه واغاثة	
%28	950	900	800	750	700	700	700	عدد الذين تم تأهيلهم جسمانياً بمعدات وأجهزة طبية خاصة	
%35	35000	32500	30000	27500	25760	25760	25760	عدد الافراد المنتفعة من معونة اسر ذوي الاعاقة	
%36	%75	70%	65%	60%	55%	55%	55%	نسبة الاسر المنتفعة المشمولة بالتأمين الصحي المدني	
1800	2900	2600	2300	2000	2000	2000	2000	عدد الافراد المستفيدين/ات من برامج التدريب المهني	
%45	870	780	690	600	0	0	0	نسبة الافراد الذين تم دمجهم في سوق العمل	
%41	85000	85000	70000	55124	35600	0	0	عدد المستفيدين/ات من الخدمات الاجتماعية الاضافية	
%9	93%	91%	89%	87%	85%	85%	85%	نسبة الشكاوى التي تم حلها من العدد الاجمالي للشكاوى	رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق
%4	93%	92%	91%	90%	89%	89%	89%	نسبة تحصيلات القروض التراكمية	
%100	%100	%60	%45	%30	%15	%15	%15	نسبة الخدمات الالكترونية المطلقة	
%2.5	96.5%	96%	95.5%	95%	94.5%	94.5%	94.5%	معدل رضا متلقي الخدمة	

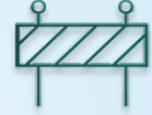
الأهداف التشغيلية

المحافظة على فعاليته عاليه في التعامل مع الأسر الفقيرة
غير القادرة على العمل والإنتاج

المحافظة على فعاليته عاليه في التعامل مع الأسر المحتاجه
التي تتعرض لظروف طارئة استثنائية

تخفيض نسب وشدة الفقر على مستوى المملكة من خلال
توسيع نطاق الشمول.

تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق
المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم
الخدمات للمنتفعين/ات من المعونات



تقديم الدعم اللازم لبرامج تطوير مهارات وقدرات أفراد الأسر المنتفعة من
الصندوق بما يحسن من فرص تشغيلهم

تمكين ودمج الاسر المنتفعة من برامج
الصندوق في سوق العمل والإنتاج.



تقديم مستوى عالي للخدمة بشكل معياري وتوفيرها على مدار أوقات الدوام الرسمي
وذلك باستخدام أفضل وأحدث التقنيات.

تطوير الأداء وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتعزيز الشفافية

التعرف على حاجات المراجعين/ات والسعي نحو تلبيةها.

التركيز على توفير وسائل وقنوات متعددة للحصول على الخدمات سواء كان ذلك بشكل شخصي
أو عن طريق التكنولوجيا

. ادارة كافة الخدمات الادارية والمالية والموارد البشرية والبنى التحتية

التغلب على عقبات التواصل

رفع كفاءة وفعالية الأداء
المؤسسي للصندوق



تقرير مراجعة استراتيجية صندوق المعونة الوطنية

2026-2023



كانون الأول ٢٠٢٤

جدول المحتويات

التنفيذي

غايات اجراء المراجعة الاستراتيجية

منهجية اجراء المراجعة الاستراتيجية

نتائج المراجعة الاستراتيجية

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ والعدالة في تقديم الخدمات

للمنتفعين /ات من المعونات

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين ودمج أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر في سوق العمل والإنتاج

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق

الدروس المستفادة والمساحات التحسينية

تحديث مصفوفة المبادرات الاستراتيجية

المبادرات الاستراتيجية المستجيبة لتدقيق النوع الاجتماعي المنفذ من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

التنفيذي

يهدف تقرير المراجعة الاستراتيجية لصندوق المعونة الوطنية 2023-2026 إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، ومراجعة التحديات والفرص المتاحة لتعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية. تمت المراجعة بناءً على منهجية شاملة تضمنت تحليل البيانات المقدمة من المديرية المختلفة، إجراء ورش عمل تشاركية، والتنسيق مع الشركاء الدوليين، مثل الإسكوا، لدعم تحليل النتائج وتطوير المبادرات المستقبلية. تم التركيز على تقييم توافق المبادرات مع رؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجية الحماية الاجتماعية، فضلاً عن الالتزام بالمتطلبات المؤسسية والوطنية.

توصلت المراجعة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، من أبرزها أن الصندوق أحرز تقدماً في عدد من المبادرات، مثل تحسين استهداف الفقراء وفق أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز الشفافية والوصول إلى الخدمات، وتطوير الخدمات الأساسية والإضافية للمنتفعين/ات. كما تم تحقيق تقدم في مجال رفع جاهزية البنية التحتية وتعزيز الأداء المؤسسي، إلا أن هناك حاجة ماسة لتحسين التوثيق والمتابعة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية، وتطوير آليات شاملة لإدارة المعرفة والاتصال الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد عدد من التحديات المتعلقة بمواءمة التشريعات وضمان استدامة الشراكات الاستراتيجية، مما يتطلب تخصيص المزيد من الموارد والتركيز على المبادرات التي لم تبدأ بعد. وختاماً، خلص التقرير إلى ضرورة تعزيز ربط الخطة الاستراتيجية بنظام المتابعة والتقييم لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

غايات إجراء المراجعة الاستراتيجية

تمثلت غايات إجراء المراجعة الاستراتيجية ما يلي:

1. تقييم التوافق الاستراتيجي من خلال التأكد من أن الاستراتيجية تظل متوافقة مع رسالة الصندوق ورؤيتها وبيئتها.
2. تقييم الأداء من خلال مراجعة ما إذا كانت المبادرات الاستراتيجية حققت الأهداف وتحديد الفجوات بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية.
3. تحديد التحديات ومعالجتها من خلال الكشف عن الكفاءات الداخلية غير المستغلة أو القيود في الموارد أو الاضطرابات والمحددات التي تعيق التقدم.
4. تحسين مشاركة أصحاب المصلحة من خلال تعزيز الدعم وضمان التواصل الشفاف حول التقدم والتحديات وتعزيز الثقة والتعاون بين الوحدات الإدارية المختلفة.
5. تحسين تخصيص الموارد من خلال اقتراح إعادة توجيه الموارد نحو المبادرات ذات التأثير العالي، لضمان الاستخدام الأمثل للوقت والموارد المالية والبشرية.
6. ضمان التوافق مع المتطلبات والالتزامات المؤسسية من خلال اقتراح مجموعة التعديلات والإجراءات التصحيحية والتحسينية على المبادرات الاستراتيجية واقتراح ما يلزم من مبادرات تساهم في تحسين استجابة صندوق المعونة الوطنية لمتطلباته على المستويات المختلفة (عالمياً، وطنياً، قطاعياً).

منهجية اجراء المراجعة الاستراتيجية

تم تنفيذ مراجعة الاستراتيجية باستخدام منهجية متكاملة تركز على التحليل العميق والتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية. تم تصميم هذه المنهجية لضمان تقييم شامل ودقيق للأداء الاستراتيجي للصندوق، وتحديد الفجوات، واقتراح تحسينات عملية تعزز من كفاءة تنفيذ الاستراتيجية ومواءمتها مع الأولويات الوطنية. وفيما يلي شرح تفصيلي للخطوات المتبعة:

1. الاجتماع التأسيسي مع الإدارة العليا
بدأت المراجعة بعقد اجتماع افتتحي مع الإدارة العليا للصندوق. كان الهدف من هذا الاجتماع هو تحديد نطاق المراجعة وأهدافها، والاتفاق على الحدود الزمنية والتنظيمية، والتأكد من التزام جميع الأطراف المعنية بالمشاركة الفعالة في هذه العملية. كما تم استعراض الأولويات الاستراتيجية للصندوق وكيفية ربطها بالمبادرات الوطنية، مثل رؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجية الحماية الاجتماعية.
2. تصميم أداة جمع البيانات وبناء القدرات
تم تطوير أداة متخصصة لجمع البيانات لضمان شمولية ودقة المعلومات المطلوبة. وتم تنفيذ جلسات تدريب مكثفة لنقطة الاتصال المحددة من مديرية السياسات، لضمان قدرتها على استخدام الأداة بفعالية وتنسيق الجهود مع المديرية الأخرى. هدفت هذه الخطوة إلى بناء قدرات الفريق الداخلي للصندوق وضمان توحيد معايير جمع البيانات.
3. تحليل البيانات الأولية ومراجعتها
تم استلام البيانات الأولية من مختلف المديرية، بما في ذلك الإنجازات والمبادرات قيد التنفيذ. وتمت مقارنة هذه البيانات مع ملخص المبادرات الاستراتيجية لتحديد نقاط القوة والضعف، والفجوات في التنفيذ، ومدى توافق الإنجازات مع الأهداف الاستراتيجية. كانت هذه المرحلة حاسمة لتحديد أولويات التحسين وإعداد الأسئلة التوضيحية.
4. الاستفسارات والمتابعة لتحسين جودة المدخلات
تم إعداد قائمة شاملة من الأسئلة والاستفسارات لتحسين فهم البيانات المقدمة من المديرية المختلفة. تضمنت هذه الخطوة تقديم دعم عملي مباشر ومتابعة مستمرة مع المديرية لضمان تحسين جودة المدخلات. تم تقديم إرشادات عملية، لا سيما للمديرية التي أظهرت حاجة أكبر للتطوير، بما يعزز من دقة وتكامل البيانات.
5. تحليل تدقيق النوع الاجتماعي وتطوير المبادرات
تمت مراجعة تقرير تدقيق النوع الاجتماعي الذي أعدته الإسكوا بشكل معمق، وتم تحليل النتائج الرئيسية لتحديد الفجوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. بناءً على هذه النتائج، تم اقتراح مبادرات عملية تعزز من الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي، مما يساهم في تحسين شمولية اللغة والسياسات المعتمدة.
6. تنظيم ورش عمل تشاركية
تم تنظيم ورشتي عمل رئيسيتين شملت رؤساء المديرية، حيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين: المديرية الفنية ومديرية الدعم. ركزت الورش على تحليل النتائج، مناقشة التحديات، وتقديم اقتراحات لتحسين الأداء وتطوير المبادرات. كانت هذه الورش فرصة لتبادل الآراء والتعلم المشترك بين المديرية.
7. اجتماعات مع الإدارة العليا للصندوق
عقدت اجتماعات جانبية مع عدد من مدراء المديرية والدوائر ممن لم تستكمل مناقشاتهم خلال ورش العمل، بالإضافة إلى أولئك الذين احتاجوا المزيد من الإيضاحات والدعم لتحسين جودة مدخلاتهم وإضافة تلك التي لم يقدموها في المراحل السابقة من جمع البيانات.
8. اجتماعات مع الإدارة العليا للصندوق
عقدت سلسلة من الاجتماعات مع نائب المدير والمستشار للتطوير المؤسسي لاستعراض النتائج الأولية ومناقشة التوصيات والمبادرات المستقبلية. تم الاتفاق على خطوات عملية لتعزيز مواءمة الاستراتيجية مع رؤية التحديث الاقتصادي، واستراتيجية الحماية الاجتماعية، واستراتيجية تحديث القطاع العام.
9. التنسيق مع فريق الإسكوا وخبير النوع الاجتماعي
تم عقد اجتماعات مع فريق الإسكوا وخبير النوع الاجتماعي المعين لاستعراض نتائج المراجعة. حيث ابدت الخبرة التزامها بتضمين مبادرات جديدة تستجيب لمتطلبات النوع الاجتماعي وتعزيز شمولية اللغة المستخدمة في الاستراتيجية.
9. جلسة التحقق واعتماد النتائج
تم تنظيم جلسة اعتماد رسمية بحضور الفريق الإداري، حيث تم استعراض النتائج النهائية وتحديد مجالات التحسين، مع التأكيد على توافق النتائج مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق.

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات

شهدت المبادرات الاستراتيجية المصممة لهذا الهدف الاستراتيجي إنجازاً كبيراً، فقد اكتمل تنفيذ 3 مبادرات استراتيجية بينما بدأ العمل على مبادرتين استراتيجيتين والعمل جارٍ بشكل كبير على النحو التالي:

1. تحسين استهداف الفقراء وفق أفضل الممارسات الدولية (مكتملة / مستمرة): تم العمل على مراجعة وتطوير معادلة الاستهداف بالتعاون مع خبير من البنك الدولي. استخدمت بيانات مسح دخل ونفقات الأسر الأردنية لتحديث معايير الاستهداف وضمان استهداف الفئات الفقيرة بشكل فعال. تم تقديم مسودة معادلة الاستهداف المحدثة في التقرير النهائي للخبير، ويجري حالياً مطابقة قواعد بيانات الحالات المنتفعة مع المعادلة المحدثة. من المخطط تطبيق المعادلة على عينة خلال الربع الأول من عام 2026 لضمان دقة وكفاءة العملية.
2. تعزيز الشفافية والوصول إلى خدمات الصندوق (مكتملة / مستمرة): تم تصميم وتفعيل نظام التحصيلات في جميع مكاتب مديرية الموارد المالية 42 مكتباً ميدانياً، مما أسهم في تعزيز الشفافية ودقة العمليات. بالإضافة إلى ذلك، استكمل الربط الإلكتروني مع السجل الوطني الموحد لضمان دقة استحقاق المعونات للفئات المستحقة. علاوة على ذلك، أجري مسح رضا المنتفعين/ات لعام 2023 وتم تطوير أدوات المسح لتشمل مختلف برامج وخدمات الصندوق، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية لتعزيز رضا المنتفعين وتحسين الخدمات.
3. تطوير الخدمات الأساسية والإضافية للمنتفعين/ات (مكتملة / مستمرة): تم تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين حياة الأسر الفقيرة، مثل تركيب أنظمة الطاقة المتجددة بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية لتخفيف الأعباء المالية وتقليل فواتير الكهرباء. كما تم صرف بطاقات التأمين الصحي الشامل للمستحقين/ات وفقاً للشروط المنصوص عليها. إلى جانب ذلك، عززت الشراكة مع منظمة اليونيسيف لدعم مبادرة "مكاني"، مما أتاح تقديم خدمات تعليمية واجتماعية شاملة تشمل دعم التعلم، بناء المهارات، الدعم النفسي والاجتماعي، والأنشطة الترفيهية والرياضية، مما يساهم في توفير تدخلات حماية اجتماعية متكاملة.
4. تطوير وتطبيق معايير للبنية التحتية والممتلكات (جاري العمل): تم الانتهاء من دراسة شاملة لتقييم البنية التحتية والممتلكات خلال عام 2023. وما زالت معايير المباني قيد الإعداد كما أن مصفوفة أولويات تطوير البنى التحتية لضمان تحسين جودة الخدمات وتوفير بيئة مراعية للنوع الاجتماعي لم تبدأ بعد.
5. تطوير خطة الاتصال والتواصل الداخلي (جاري العمل): تم إنشاء مجموعة اتصال تضم ضباط ارتباط في الميدان لتعزيز قنوات التواصل مع الإدارة ورصد الأخبار والأنشطة. كما وضعت خطة شاملة لتحسين التواصل الداخلي بين الموظفين والموظفات والإدارة، تضمنت استبيانات لقياس رضا الموظفين والموظفات. ومع ذلك، فإن الخطة لا تزال قيد المراجعة والتطوير، حيث يتم العمل على إعداد استراتيجية اتصال شاملة تشمل كافة أبعاد الاتصال الداخلي لضمان تحسين التغذية الراجعة وتعزيز الشفافية. لا يزال هناك نقص في تغطية الاتصال الداخلي، ويجري العمل على معالجته لضمان فعالية وكفاءة العملية التواصلية داخل الصندوق، كما أن آليات تنفيذ مسح رضا الموظفين والموظفات بحاجة إلى تطوير لضمان إبلاغ الموظفين والموظفات بالنتائج والإجراءات التصحيحية المتخذة ضمن سقوف زمنية معلنة.

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين ودمج أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر في سوق العمل والإنتاج
شهدت المبادرات الاستراتيجية المنبثقة عن الهدف الاستراتيجي الثاني جهوداً هامة نحو تحقيق التحول الاستراتيجي في دور الصندوق لتمكين الأسر المنتفعة اقتصادياً، على الرغم من التحديات إلا أن الصندوق نجح في تخريج 399 أسرة منتفعة للمرة الأولى ضمن منهجية التخريج:

1. تنفيذ التدريب المهني الفعال للمتفعين والمنتفعات لتعزيز وصولهم إلى سوق العمل (جاري العمل): ركز صندوق المعونة الوطنية في سياساته للتمكين الاقتصادي على التخريج، حيث يتم استهداف الأفراد الأقرب للخروج من خط الفقر. وقد تم تطوير برامج تدريبية منتهية بالتشغيل مع التركيز على المشاريع الميكروية، خاصة للسيدات وربات البيوت. خلال عام 2023، أطلق الصندوق مبادرات لتحديث وتطوير قسم التدريب من خلال الرقمنة الشاملة وتحسين أنظمة إدارة المعلومات، مع ضمان الربط الإلكتروني مع قواعد البيانات الوطنية. إضافة إلى ذلك، تم إجراء تقييم شامل لجاهزية الأسر المستفيدة، حيث تم جمع وتحليل البيانات لتحديد احتياجات سوق العمل وربطها مع برامج التدريب والتشغيل المتاحة والذي شمل 100 ألف أسرة مما يشكل قرابة 45% من مجموع الأسر المنتفعة، واجهت هذه المبادرة تحديات أثرت سلباً على فعالية برامج التدريب المنتهية بالتشغيل بسبب الشروط الخاصة بالعطاءات.

2. زيادة معدلات تشغيل الأسر المستفيدة وتحسين استقرارها المالي (جاري العمل): تم تنفيذ دراسات بالتعاون مع "الإسكوا" لتحديد احتياجات سوق العمل وربطها مع مهارات الأسر المستفيدة، حيث تم استهداف 18.000 فرد من الفئة العمرية 18-27 سنة. أظهرت الدراسات تقاطعات واضحة بين مهارات المستفيدين/ات واحتياجات السوق، مما عزز من فرصهم في الاندماج وتحقيق دخل إضافي، لم يتم تنفيذ أية برامج لرفع وعي الأسر المنتفعة بأهمية المشاركة الاقتصادية وخصوصاً عند المقبلين/ات على سوق العمل من خلال وزارة الشباب ومؤسسات المجتمع المدني لتزويدهم بمهارات سوق العمل.

3. تطوير آليات وبرامج التدريب والتشغيل في الصندوق (جاري العمل): تم تصميم برامج تدريبية جديدة بناءً على احتياجات سوق العمل. تم توقيع اتفاقيات شراكة مع جهات محلية ودولية لتعزيز برامج التدريب المهني. من خلال هذه الجهود، تم تمكين الأسر المستفيدة من الانخراط في سوق العمل عبر مبادرات توعوية لتعزيز وعيهم بالفرص المتاحة. لم تتضمن البرامج تطوير شراكات استراتيجية مع منظمات دولية وجهات حكومية لتعزيز المهارات المهنية وتوفير فرص عمل مستدامة، كما لم يتم مراجعة قائمة المهن التي يجب التركيز عليها في برامج التدريب المنتهية بالتشغيل، ما زالت الشراكات مع الجهات الحكومية مثل وزارة العمل بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتسريعها، في حين أن الصندوق في نقاشات جادة مع الشركة الوطنية للتشغيل.

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق

عملت مختلف المديریات والأقسام المعنية بالمبادرات الاستراتيجية الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثالث بشكل جيد، حيث بدأ العمل على 6 مبادرات استراتيجية في حين لم يبدأ العمل على 4 مبادرات استراتيجية، لعل أهم التحديات التي واجهت البدء بهذه المبادرات كان الهيكل المتكررة التي حدثت بالتوازي مع ضعف المتابعة لتنفيذ هذه المبادرات بالشكل الذي صممت لأجله وكما وردت في الخطة الاستراتيجية.

- 1. تعزيز وتطوير التشريعات والضوابط الداخلية بما يضمن المساءلة والفاعلية في تقديم الخدمات (مكتملة / مستمرة):** تم إجراء مراجعة شاملة للتشريعات، بما في ذلك الأنظمة والتعليمات والإجراءات، لضمان مواءمتها مع التشريعات الحكومية ومعايير الممارسات العالمية. لم يتم إعداد إجراءات مكتوبة وواضحة لتحديث التشريعات وآليات تقييم مدى كفاءتها وفعاليتها، إضافة إلى عدم تطوير آليات التواصل الداخلي المتعلقة بهذه التحديثات.
- 2. تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية لتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة (جاري العمل):** تم اتخاذ عدد من الإجراءات لضمان تحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك إعداد الهيكل التنظيمي الجديد للصندوق وإعادة توزيع الموظفين والموظفات على الوحدات الإدارية. كما تم إعداد بطاقات وصف وظيفي تحليلية وتطبيق تعليمات إدارة الأداء المرتبطة بالأداء المؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم مصفوفة إحلال وتعاقب للوظائف الحيوية لضمان استدامة العمل المؤسسي. بينما ما زالت مؤسسة إدارة المعرفة في الصندوق قيد العمل.
- 3. رفع جاهزية البنى التحتية لتقديم الخدمات للمنتفعين والمنتفعات (جاري العمل):** تمت عملية حصر شاملة للأجهزة والمعدات بالصندوق، إضافة إلى وضع تصور للاحتياجات المستقبلية لضمان توفير بيئة عمل مهياة لتقديم خدمات ذات جودة.
- 4. تطوير قسم العلاقات الدولية (لم تبدأ بعد):** على الرغم من إنشاء قسم التعاون الدولي والشراكات بهدف تعزيز العلاقات مع الشركاء وتقييم مدى فاعليتها، إلا أنه لم يلاحظ أي تقدم محرز نحو تنفيذ المبادرة الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية.
- 5. تقييم أثر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة (جاري العمل):** تمت مراجعة وتقييم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الحالية، حيث أُجريت توصيات تتعلق بتعديل أو تمديد أو إنهاء بعض الاتفاقيات، مع توقيع بدائل لتلك التي أُلغيت أو بحاجة إلى تفعيل، ما زالت القرارات النهائية بشأن بعض الاتفاقيات والشراكات معلقة.
- 6. تصميم وتنفيذ خارطة الجهات الفاعلة وتحليل أصحاب المصلحة (لم تبدأ بعد):** لم يتم إجراء المبادرات الاستراتيجية اللازمة لتسريع التقدم نحو خارطة قطاعية واضحة لأصحاب المصلحة تحدد الأدوار والتوقعات.
- 7. تطوير العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين (لم تبدأ بعد):** على الرغم من تنفيذ لقاءات مع الشركاء، إلا أن نطاق التنفيذ خرج عن النطاق المصمم للمبادرة الوارد في الخطة الاستراتيجية، ما زال التواصل وإدارة العلاقات مع الجهات الفاعلة غير مأمس.
- 8. تخطيط وتنفيذ استقطاب التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية (لم تبدأ بعد)**
- 9. تقييم وتعزيز الاستراتيجية الإعلامية للصندوق**
تم تطوير خطة استراتيجية إعلامية شاملة بالتعاون مع خبراء خارجيين، حيث أنشئت وحدة اتصال جديدة لرصد وأرشفة الأخبار، إضافة إلى فتح قنوات جديدة على منصات التواصل الاجتماعي. وتم تصميم رسائل إعلامية موجهة للجمهور لتحسين الوعي بعمل الصندوق، ما زالت الخطة بحاجة إلى المزيد من التطوير والشمولية، كما يجب الرجوع لمختلف حيثيات تصميم المبادرة الاستراتيجية المصممة في الخطة الاستراتيجية لضمان التنفيذ الفاعل وتحقيق الأهداف والطموحات الاستراتيجية ذات الصلة.
- 10. دراسة إمكانية التحول نحو الشراء المركزي**
تم حصر الأجهزة الأكثر طلباً واستخداماً داخل الصندوق وتحديد مواصفاتها بالتنسيق مع الجهات الرسمية والخاصة. ويجري العمل على طرح عطاء مركزي يضمن توفير الأجهزة المطلوبة بجودة عالية وأسعار ثابتة.

الدروس المستفادة والمساحات التحسينية

1. تحسين الإدارة الاستراتيجية:

يتضح من خلال مراجعة الأداء الاستراتيجي الحاجة إلى تحسين إدارة العمليات الاستراتيجية للصندوق. يتطلب ذلك تشكيل فريق مخصص للإدارة الاستراتيجية مع تحديد واضح للمهام والصلاحيات. يشمل ذلك أيضاً إنشاء سكرتاريا خاصة لدعم الفريق في تنفيذ مهامه بفعالية وضمان التنسيق بين مختلف الإدارات والجهات ذات العلاقة.

2. تعزيز التوثيق للتقدم المحرز:

تشير النتائج إلى وجود فجوة في عملية التوثيق للتقدم المحرز على المستوى الاستراتيجي. هذا يستدعي تطوير آليات توثيق موحدة ومحدثة بشكل دوري لتمكين الإدارة من تقييم الأداء بدقة، وضمان الشفافية، وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين في الوقت المناسب.

3. تخصيص الموارد لتحسين التنفيذ الاستراتيجي:

من الواضح أن هناك حاجة لتخصيص موارد إضافية لضمان تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل فعال. قد تشمل هذه الموارد الكوادر البشرية المدربة، والدعم المالي، وأدوات التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة العمليات وتحقيق الأهداف المرجوة ضمن الإطار الزمني المحدد.

4. الالتزام بالمبادرات الاستراتيجية:

تبين أن هناك حاجة ماسة للالتزام بتنفيذ المبادرات الاستراتيجية الواردة في مصفوفة المبادرات. يتطلب ذلك متابعة دقيقة وتقييم دوري لضمان تحقيق النتائج المستهدفة. كما أن الالتزام بتنفيذ هذه المبادرات يعكس الجدية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم وضعها مسبقاً.

5. ربط الخطة الاستراتيجية بنظام المتابعة والتقييم والأداء الفردي:

من الضروري ربط الخطة الاستراتيجية بنظام شامل للمتابعة والتقييم، مع تضمين هذه الخطط في مصفوفة الأهداف الفردية للمدراء. يهدف هذا الربط إلى ضمان التنفيذ عالي المستوى، وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، ومتابعة التقدم المحرز بشكل مستمر وممنهج.

تحديث مصفوفة المبادرات الاستراتيجية

ينقسم تحديث مصفوفة المبادرات الاستراتيجية على مستوى الأهداف الاستراتيجية، تطوير المبادرات الاستراتيجية، واطافة مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تستجيب للالتزامات الصندوق والحاجات الماسة لذلك على النحو التالي:

1. حصر دور الصندوق في التمكين الاقتصادي بشكل أكثر فاعلية بما ينسجم مع توجه الصندوق في استراتيجية التمكين الاقتصادي ليصبح: **تمكين ودمج الاسر المنتفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج.**

2. أضافة المبادرات الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي الأول:

- تطوير الية استجابة صندوق المعونة لحالات الكوارث.
- تطوير وتنفيذ برنامج خاص للحالات الانسانية وذوي الاعاقات وكبار السن.
- تطبيق معادلة الاستهداف المحدثة بناء على مسح دخل ونفقات الاسرة، وتوسع بالشمول من خلال اضافة 15 ألف أسرة.
- تطوير منصة المساعدات الاجتماعية لضبط المساعدات والتأكد من عدم الازدواجية في الانتفاع.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

- إعداد سياسة التمكين الاقتصادي لمنفعي صندوق المعونة الوطنية.

والاستمرار بتنفيذ المبادرات الاستراتيجية التالية:

- تطوير قواعد بيانات رصد مهارات منفعي صندوق المعونة ممن هم في سن العمل.
- تنفيذ التدريب المهني الفعّال للمنتفعين والمنفعات لتعزيز وصولهم الى سوق العمل.
- تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات الصلة.
- الاستمرار ببرامج التمكين الاجتماعي الإضافية (التأمين الصحي والطاقة وبرنامج مكاني).

الهدف الاستراتيجي الثالث:

- استكمال العمل على المبادرات الاستراتيجية التي لم تبدأ بعد.
- إعادة توزيع المبادرات الاستراتيجية حسب الهيكل التنظيمي الجديد.

المبادرات الاستراتيجية المستجيبة لتدقيق النوع الاجتماعي المنفذ من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تم التوافق على إضافة الأنشطة التالية ضمن المبادرات الاستراتيجية المختلفة استجابة لنتائج تدقيق النوع الاجتماعي على النحو التالي:

- مراجعة نموذج دراسة مسح رضا المنتفعين/ات المطورة والتأكد من حساسيتها للنوع الاجتماعي.

- التأكد من ان تقارير نتائج مسح رضا المنتفعين/ات حساسة للنوع الاجتماعي.

- ضرورة مراجعة أثر برنامج مكاني من منظور جندي ومأسسة الممارسات الجيدة.

- مراجعة حساسية معايير المباني للنوع الاجتماعي واطافة ما يلزم من معايير تضمن ملائمة البنية التحتية لمكاتب الصندوق المختلفة لاحتياجات الجنسين بشكل لائق.

- تقييم معرفة فريق التواصل لقضايا النوع الاجتماعي ذات الصلة وتنظيم التدريبات العملية اللازمة المدعمة بالتطبيق العملي والمحاكاة.

- التأكد من ان مصفوفة الاحلال والتعاقب مراعية للنوع الاجتماعي ومدعومة بخطة عمل وتزود الإدارة بتقارير منتظمة.

- ضرورة التأكد من ان الاوصاف الوظيفية مراعية للنوع الاجتماعي.

- التأكد من جعل استبيان قياس معرفة الموظفين في الصندوق حساس للنوع الاجتماعي وقياس مدى معرفتهم بقضايا النوع الاجتماعي.

- إضافة موارد معرفية وتعليمية وتوعوية حول النوع الاجتماعي في المنصة - مع التركيز على جعلها مرتبطة بشكل مباشر بعمل الصندوق وبحالات دراسية او امثلة واقعية -.

- إضافة أولويات النوع الاجتماعي الى مصفوفة أولويات الشراكات في الصندوق وتحديد الشركاء الدوليين المحتملين لذلك مع دمجها في خطط التواصل واستقطاب التمويل الخاصة بالشركاء.

- مراعاة تقسيم الشركاء حسب المجالات بما في ذلك النوع الاجتماعي لتسهيل التواصل واستقطاب الدعم اللازم.

- التأكد من تحديد معايير واضحة لاختيار وتشكيل الفريق الإعلامي.

- تنفيذ تقييم الفرق المعنية بالتواصل حول النوع الاجتماعي وصياغة الاخبار والمنشورات الإعلامية بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي.

مصطلحات الخطة الإستراتيجية:

الخطة الإستراتيجية

تحديد وجهة الدائرة – رؤيتها ورسالتها، وأهدافها بعيدة وقصيرة المدى وكيفية توجيه وإدارة الموارد لتحقيق هذه الأهداف.

الهدف الوطني

الهدف الذي تساهم الدائرة في تحقيقه بالمشاركة مع مؤسسات أخرى.

الهدف الإستراتيجي

النتيجة النهائية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها على مدى سنوات الخطة الإستراتيجية.

الرؤية

تصور لما تطمح الدائرة بالوصول إليه، وتعمل كبوصلة لتوجيه عمل الدائرة.

الرسالة

محمل الأهداف والتوجه الرئيسي الذي يفسر سبب وجود الدائرة والطريقة التي ستنتهجها لتحقيق رؤيتها.

القيم الجوهرية

مجموعة القيم الأخلاقية والمهنية التي ترغب الدائرة انعكاسها على سلوك موظفيها العملي الفردي والجماعي، وهي تجذر ثقافة

التميز.

إدارة المعرفة

هي مجموعة من العمليات التي تساهم في تحقيق أهداف الدائرة عن طريق إدارة الخبرات العلمية والعملية لتحسين الوصول إلى

المعرفة والاستفادة منها ونشرها، وتنمية المحتوى الفكري للدائرة.

مؤشرات قياس الأداء

عبارة عن معايير ومؤشرات معيارية قياسية توضع بهدف متابعة وقياس مستوى الانجاز لكافة مراحل العمل وتؤدي هذه المؤشرات

وظيفة نظام إنذار مبكر للكشف عن مواطن الخلل وذلك لتمكين الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحية بالوقت المناسب لضمان تحقيق

الأهداف المخطط لها وعادة يجب أن يكون المؤشر قابلاً للقياس، للتحقق، للمقارنة ومحددًا بزمن.

القيمة الأساسية

ويقصد بها أحدث قيمة متوفرة لمؤشر قياس الأداء

القيمة المستهدفة

ويقصد بها قيمة مؤشرات الأداء المنوي الوصول إليها تصاعدياً أو تنازلياً خلال فترة تنفيذ الخطة.